كلية الحقوق

قسم الإقتصاد والمالية العامة

عنوان البحث

# إستراتيجيات الصكوك الإسلامية فى تحقيق الشمول المالى

عنوان الرسالة

الصكوك الإسلامية كمصدر للتمويل الحوكمى
وشبه الحكومى دراسة حالة جمهورية مصر العربية

إعداد

أحمد رمضان عبدالمقصود فتح الله عمارة

إشراف

الأستاذة الدكتورة

ماجدة أحمد شلبي

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق جامعة بنها

وعضو هيئة التدريس بالقسم الفرنسي بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور

جمال عبدالستار

أستاذ الشريعة الإسلامية كلية الحقوق جامعة بنها

ملخص البحث

أضحى الشمول المالي يحتل أهمية فائقة من قبل السياسات النقدية في جميع دول العالم لما يوفره من تيسير سبل الحصول علي الخدمات المالية وإعادة توزيع الثروة داخل المجتمع وتحقيق السياسة النقدية الهدف من وجودها فى تنمية الإقتصاد القومى وتخفيض معدلات التضخم فضلا عن التحكم في السياسة الإئتمانية داخل الدولة.

ويمكن رد ذلك كله إلي آلية الشمول المالي والتعامل مع القطاع المصرفى الرسمى والقضاء على الفقر وربط التمويل بالقطاعات الإنتاجية وليست القطاعات ذات الملاءة المالية وتبرز العقبة الأساسية نحو تحقيق الشمول المالى هو عزوف الكثيرين عن التعامل مع القطاع المصرفى للتخوف من شبهة الربط بين الربا وسعر الفائدة التى تقرره الأنظمة النقدية

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، الشمول المالى، الحرمان المالي، المحافظ التمويلية، أنظمة مالية.

## Abstract

**Financial inclusion has become of paramount importance by monetary policies in all countries of the world because it provides facilitation of access to services and redistribution of wealth within society. Achieving monetary policy, the goal of its presence in the development of the national economy and the reduction of inflation rates as well as controlling the credit policy within the state**

**All of this can be attributed to the mechanism of financial inclusion, dealing with the formal banking sector, eliminating poverty, and linking financing to productive sectors, not to sectors of financial solvency. It is decided by monetary systems**

**key words: Islamic instruments, Financial inclusion, Financial deprivation, Financial portfolios, Financial systems .**

مقدمة :

باتت كل الدول تسعى جاهدة لتحقيق الشمول المالي والسعى نحو توفير الخدمات المالية للجمهور بأقل تكلفة ممكنة وتسير الوصول إلي القطاعات المالية بإزالة كافة العقبات التى تعترض الطريق أمام الجمهور مع التعامل مع الأنظمة المصرفية سواء تعلقت تلك العقبات بإرتفاع نفقات التمويل أو إنخفاض عائد الإدخار لدى البنوك أو التشدد فى طلب الضمانات المتعلقة بمنح التمويل أو بمنح التمويل للفئات ذات الملاءة المالية بغض النظر عن الكفاءة الإقتصادية.

وتأتى تلك الإشكالية من العائد المضمون التى تتطلبه طبيعة العمل المصرفى كوسيط مالي بين فئات الفائض والعجز المالي دون أدني مشاركة من الأخيرة فى الربح المرتقب نتيجة إستثمار أموال الفئة الأولى وهو ما يؤدى إلي الإطاحة بمبدأ العدالة التوزيعية للأرباح وهو ما له أثر واضح على قطاع كبير من المدخرين فضلا عن شبهة الربا التى أحاطت بالعمل المصرفى التقليدى والتى أودت بفئات ليست باليسيرة إلى العزوف عن التعامل مع القطاع المصرفى بالكلية ولذا تأتى تجربة التمويل الإسلامى لتقوم بجذب هذه الفئة إلى التعامل مع القطاع الرسمي

وإستخدام الخدمات المالية وتأتي أهمية التمويل الإسلامي من خلال صيغه العديدة والتى تتيح صيغا إستثمارية وأخري تمويلية فضلا عن الصيغ التبرعية والتى تؤكد على تكامية آلية الصكوك وأثرها الإقتصادي والإجتماعى

وتبرز أسباب تدعيم الصكوك الإسلامية للشمول المالي من خلال مجموعة من الآليات تبرزها الدراسة الماثلة

إشكالية البحث:

الصكوك الإسلامية أصبحت صناعة مالية إسلامية راسخة على الصعيدين العربي والعالمي وذلك حسب تقارير المؤسسات الدولية الإسلامية والتى تشير إلي أن نسبة النمو السنوى للصكوك الإسلامية ٢٢,٥% (IFIS, 2020) ولكنها وعلى الرغم من ذلك لم تتوافر بشأنها الكثير من المفاهيم وألاليات التنفيذية في كثير من الدول ومنها مصر رغم أنها خطت في الأشهر الأخيرة خطوات سريعة نحو أصدار قانون الصكوك السيادية وبالفعل قامت بإصدار بعض الصكوك لصالح القطاع الخاص ومن ثم تبرز إشكاليات الدراسة في الأمور التالية:

١- هل الصكوك الإسلامية مختلفة شكلا ومضمونا عن النمط التقليدى أم أنها مجرد محاكاة للآليات التقليدية؟

٢- هل تستطيع الصكوك الإسلامية أن تستقطب شريحة كبيرة من الجمهور والتى درجت على عدم التعامل مع الخدمات المالية التقليدية؟

٣- هل تحقق الصكوك الإسلامية مصالح كل من الممول والمتمول؟

منهجية البحث:

سوف أتبع فى هذه الدراسة بعض المناهج العلمية للوصول للهدف منها وهى:

١- المنهج الإستقرائى من خلال جمع المادة العلمية من الرسائل والأبحاث والكتب والتقارير.

٢- المنهج التحليلى سوف أقوم بتحليل المادة العلمية بغية الوصول إلي أثر الصكوك الإسلامية على تحقيق الشمول المالى رغم قلة المراجع التى ربطت بين التمويل الإسلامي والشمول المالى.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلي:

١- التعرف علي دور الصكوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالى

٢- إستراتيجيات الصكوك في تحقيق الشمول المالي

٣- أثر تحقيق الصكوك الإسلامية للشمول المالى في دفع التنمية الإقتصادية

## دور الصكوك الإسلامية في تفعيل الخدمات المالية "تحقيق الشمول المالي"

تساعد الصكوك الإسلامية[١] كأحد أدوات التمويل الإسلامي المبتكرة ذات الصيغ التمويلية المتعددة المناسبة لكافة الإحتياجات، والملبية لكافة الرغبات في دعم خطة الشمول المالي Financial Inclusion Plan المرتقبة من جميع دول العالم بصفة عامة، والدول الأخذة في النمو بصفة خاصة Countries that are growing.

ويظهر الدور الذي تقوم به الصكوك الإسلامية في دعم Support الشمول المالي[٢]، وزيادة عدد المستفيدين من الخدمات المالية، وعدد المشاركين Participants في الإستثمار من خلال صيغها المتعددة من خلال الآتي[١]:

---

(١) الصكوك الإسلامية عبارة "وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أومنافع أوخدمات أوموجودات مشروع معين أونشاط إستثمارى خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصك وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أجله:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعى رقم ١٧، صـ٢٨٨
- حول مفهوم الصكوك الإسلامية راجع:
- أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولي ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، صـ٩ – ١٠
- د. سعاد البدري، قانون الصكوك بالمغرب بين الحتمية الإقتصادية والإكراهات الواقعية، مجلة القانون التجاري، المركز المغربي للدراسات والإستشارات القانونية وحل المنازعات – المغرب، العدد الرابع، ٢٠١٧م، صـ٣٣
- وفي الفقه الأجنبي راجع:
- Dr Azman mohd noor, muhamad. Nasir Haron sri zuraihan mohammad Department of figh and usul alfigh, kulyyah of Islamic Revealed knowledge and Heritage international Islamic university malasia,p.28 Tanazul and shariah issues arising from ranking of rights in sukuk and preference shares.
- وحول مفهومها في القرآن الكريم راجع:
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، مصر، ط١٩٩٢م، مادة صك، صـــ٢٦٧
- إبن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت١٩٩٤م، مادة صك، الجزء العاشر، صـ٤٥٧.
- الإمام/ الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، صـ٣٦٧.
- الحافظ إبن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الجزء السابع، صـ٣٩٣
- الإمام القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة الرسالة، تحقيق دكتور عبدالله عبد المحسن التركى، محمد رضوان عرقسوسى، الجزء التاسع عشر، صـ٤٩٥
- إبن جرير الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، تحقيق دكتور عبدالله عبدالمحسن التركي، دارهجر، الجزء الحادى والعشرون، صـ٥٣٠ - ٥٣١
- تفسير الجلالين (٦٢٥) طبعة قطاع المعاهد الأزهرية، دار المعارف، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م
- الإمام/ أحمد مصطفى المراغى، تفسير المراغى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الجزء السادس والعشرون، الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م، صـ١٨٦

[١] العلامة/ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، الطبعة الثانية، مادة صك، صـ٣٤٥

- الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، سنة ١٩٨٦م، مادة صك، صـ١٥٤
- سورة الذاريات آية ٢٩=
- = وإنظر: المادة الأولى من قانون الصكوك المصري رقم١٠لسنة٢٠١٣م، الجريدة الرسمية العدد١٨مكرر (ب) فى٧ مايو٢٠١٣م
- إنظر: قانون الصكوك السيادية "الحكومية" لسنة ٢٠٢٠م، ولم يخرج بعد إلي حيز التنفيذ.

(٢) يُعرف البعض الشمول المالي financial inclusion بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلي قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة Low entry والمحرومة، كما أن الخدمات المصرفية هي في طبيعتها خدمة عامة public service، لذلك فمن الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة المالية Financial Policy هو توفير الخدمات المالية الأساسية the basic، ووسائل الدفع Payment methods لجميع السكان دون تمييز".

- راجع: مجدي الأمين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة البنك المركزي السوداني، العدد ٧٧ ديسمبر ٢٠١٥م، صـ٥
- أحمد فؤاد خليل، اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن سنة ٢٠١٠م، صـ١
- كمال الدين إلياس، مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ٢٣ العدد ٣، سنة ٢٠١٥م، صـ٢
- the world bank. Global financial Delepment financial inclusion "2014 – p21"
- د/ جلال الدين رجب، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠٠٨م، صـ٢
- وفى الفقه الأجنبي حول مفهوم الشمول المالى إنظر:
- H. T. Williams, A. J. Adegoke, A. Dare, Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in a Developing Economy, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Volume 7, Issue 5, May 2017, p. 265.

- **T. Arun, R. Kamath, Financial inclusion: Policies and practices, IIMB Management Review, Volume. 27 2015., p 267.**
- **A. Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC International Journal of Technology, Volume 4, No. 2, December 2013, p 55.**
- **S. Chinnathambi, T. Ramachandran, Financial Inclusion - A Study on Small and Marginal Farmer In Theni District, International Journal of Applied Engineering Research, Volume 10, Number 9, 2015, p. 23087.**

(١) حول محددات الشمول المالي إنظر:

- **Dr-Rasha fouad Abd ElRahman Mohamed yones. Determinants of Financial Inclusion-in Arab World. pp. 33.59**

**الفرع الأول**

**السلامة الشرعية Legitimate safety**

**تشير بعض الأدبيات الإقتصادية إلي أن أسباب الإقصاء المالي تعود إلي النظام الإقتصادي الحالي الذي يعمل علي أن تنتهي القوة الإقتصادية في أيدي أقلية تعيش حياة فوق الرفاهية، بينما يعاني باقي البشر من أجل البقاء علي قيد الحياة، والنظام الإقتصادي الحالي أساسه الربا الذي يعمل علي كنز النقود لدي أقلية، بينما تعاني الأكثرية ولذلك فالنظرة الإسلامية في تحريم الفائدة البنكية (الربا)هو الطريق إلي تحقيق الشمول المالي(١).**

**تقوم صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة، والصكوك الإسلاميةIslamic instruments بصفة خاصة باستقطاب جزء كبير من المدخرات، واللجوء إلي المصارف من خلال إزاحة الشبهات التي تقف حجرة عثرة بين المصارف والعملاء في البعد عن شبهة الربا، واستعاضتها بالبديل الإسلامي وتصحيح الصورة المشوهة لدى العملاء عن العمل المصرفي بوجه عام.**

**وهذا ما تم من خلال الدور الذي تقوم به الصيرفة الإسلامية من خلال الوساطة المالية الإقتصادية، واستنباط الأدوات الماليةFinancial instruments بهدف الربح وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتعرف هذه الميزة بالنظام التمويلي الإسلاميIslamic Financial System ، لذلك تمارس تلك المصارف وظائفها بثلاث وسائل، تمثل الوسيلة الأولى :في التمويل المباشرDirect financing من خلال صيغة المضاربة، وتكون الوسيلة الثانية: من خلال التمويل غير المباشر Indirect funding من خلال البيوع أي البيع الآجل وبيع المرابحة فضلا عن الإجارة بجميع أشكالها، بينما الوسيلة الثالثة :تكون على أساس الخدمات أي الخطوط الإئتمانية Credit lines والتمويل الجاريCurrent financing وغيرها، وأهم ما تتصف به تلك البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أنها لا تعطى عائد ثابتFixed return بل مشاركة في الربح والخسارة، ونتيجة لذلك تختلف الصيغ الإسلامية عن صيغ البنوك التقليدية في المضمون Guaranteed والأثرImpact .(٢)**

**وبالتالي يعد نظام التمويل الإسلامي أحد أوجه التعبير عن النظام الإقتصادي الإسلامي، وقد أصبح أحد الأدوات الرئيسية لتعبئة وتوجيه المدخرات المثمرة إلي مختلف القطاعات الإقتصادية في العالم الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بتحقيقه ميزتان متلازمتان تمثل أحد المحاور لإزالة العقبات أمام انخراط الكافة في التعامل مع المنتجات المصرفية على كافة أشكالها، وهوما يعكس أثره على القدرة المالية للأفراد، فضلا عن الوعي المالي Financial Awareness للجمهور، وما يتيحه من تحقيق الشمول المالي، أو حتى على الأقل تيسير الوصول إليه، وهذه الطرق هي أولا تمثلت في استبعاد Exclusion صيغ التمويل الربوي التي إعتاد عليها نظام التمويل الرأسمالي، وثانيا تمثلت في إستثمارinvestment أموال المسلمين من خلال صيغ للتعامل تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية مما حقق للقادرين من أبناء الأمة ربحا حلالا طيبا لا ريب فيه(٣).**

---

**(١) د/ بهناز علي القره داغي، الشمول المالي دولة قطر أنموذجا، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد ١، العدد١، سنة ٢٠١٧م، صـ٣٢**

**(٢) الباحث/ عصام العليمي، مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وسبل مواجهتها، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩م، صـ٣٤١**

**(٣) د/ أشرف عبد الباسط وفا، نظام التمويل الإسلامي وإستهداف تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المجتمعات المعاصرة، التجربة الماليزية نموذجا، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد ٦٦، إصدار إبريل ٢٠١٤م، الجزء الأولمرجع سابق ٢٠٧.**

**٣٩ بنكا منها ١٤ بنكا لديها رخصة من البنك المركزي لتقديم المنتجات الإسلامية المصرفية وهناك ٣ بنوك إسلامية بالكامل هب بنك فيصل الإسلامي والربكة مصر وأبو ظبي الإسلامي بالإضافة إلي ١١ بنكا لديها فروع إسلامية إلي جانب الفروع التقليدية.**

وبناء عليه يؤدى تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات الماليةRemittances ، والتي تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تبنى إستراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي مع تهيئة بيئةenvironment مواتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي، وبما يساهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو the growth والاستقرار المالي.[١]

وتشير بعض الأدبيات الإقتصادية إلي أن أسباب الضعف الشديدVery weak للشمول المالي في منطقة الشرق الأوسطMiddle east وشمال أفريقياNorth Africa ، بحسب إجابات ممن لم يشتركوا في حساب مالي، فقد أجاب ٧٧%منهم أنه يعود لعدم توافر مال كافي، و١٢% لأسباب دينية Religious reasons، و٩% بسبب امتلاك فرد أخر من الأسرة حسابا ماليا، و٢١%يعود لإرتفاع التكلفة، و٨%لبعد المسافة، و١٠%بسبب عدم توافر الوثائق المطلوبة لفتح الحساب، و١٠%بسبب عدم الثقة بالمؤسسات المالية، و٧%لم يعطوا سببا لذلك.

وتبين تلك الإجابات أن نسبة من تخلوا طوعا عن شمولهم ماليا لا تتعدي ١٢%، أما الباقون فهم يواجهون حالات من الإقصاء الإجباريCompulsory exclusion الذي يتطلب من الحكومات والجهات الرقابية العربية تعزيز الجهود لمعالجته[٢].

---

وأن بنك فيصل الإسلامي يأتي في المركز الأول سواء في حجم الأعمال، أو أرصدة الودائع، أو أرصدة التمويل حيث يعد أول البنوك الإسلامية التي أنشئت بمصر عام ١٩٧٨ وثالث بنك علي المستوي الدولي من حيث تاريخ النشأة.

وشدد علي أن شريحة من المتعاملين بالقطاع المصرفي ترغب في التعامل بهذه الآلية والمتعاملون يقدر عددهم ٢,٥ بليون من خلال ٢٠١٣ فرعا إسلاميا بالبنوك المصرية يشكلون ٢٠%من عدد المتعاملين بالبنوك المصرية، وهذا يقودنا إلي أهمية وجود تشريع ينظم ويراقب عمل البنوك كما وصل حجم الودائع لهؤلاء ما يقرب من ١٢٠ مليار جنيه تشكل نسبة ٨٥من حجم ودائع السوق المصري

وأكد علي أن السوق المصري يرغب في منتجات جديدة تخدم شريحة من المواطنين هي التي أخرجت ٢٤مليار جنيه خلال شراء شهادات إستثمار قناة السويس، وهذا جزء من الأموال الموجودة خارج القطاع المصرفي، وحجم الأموال التي لم تدخل بعد كبيرة جدا وهناك إمكانية لجذب أضعاف هذا الرقم، وهذه شريحة نود جذبها من السوق الموازي أو الثانوي إلي السوق الأصلي ويتطلب الاهتمام بهذا القطاع.=

=راجع:

- الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، حجم التمويل الإسلامي في مصر ٩٠مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٤وعالميا ٢ تريليون دولار في التقرير النصف سنوي للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، العدد ١ يناير ٢٠١٥، صـ١٣

وهذا ما يوفره القطاع المصرفي الإسلامي الذي يوفي صيغة شرعية خالية من المحظورات الشرعية، تقوم البنوك بذاتها باستثمار الأموال من خلالها، أو منحها لعملائها لإستثمارها وفق أي من الصيغ الشرعية مع أخذ جميع الضمانات التي تكفل المحافظة علي أموال المصرف التي هي أساسا أموال المودعين أو المستثمرين، أو حتي إقراضها كقروض حسنة بشرط علم صاحب المال مما يسهل تداول المال وسرعته دورانه، وذلك ما يعكس أثره علي التنمية الإقتصادية بكل أبعادها من خلال النمو الإقتصادي والقضاء علي البطالة والتقليل من الاستهلاك الحدي في حالة ما لو تم الاحتفاظ بتلك المدخرات ولزيادة الإستثمارات وفق ما سلف وأيضا ما يعكسه من الوعي المالي، والتثقيف القانوني وأن تسود روح الشراكة بين كافة القطاعات الرسمية وغير الرسمية (العام والخاص)

(١) الباحث/ عصام العليمي، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية وسبل معالجتها، مرجع سابق، صـ٣٤١

(2) - WORLD BANK – FINDEX .2014

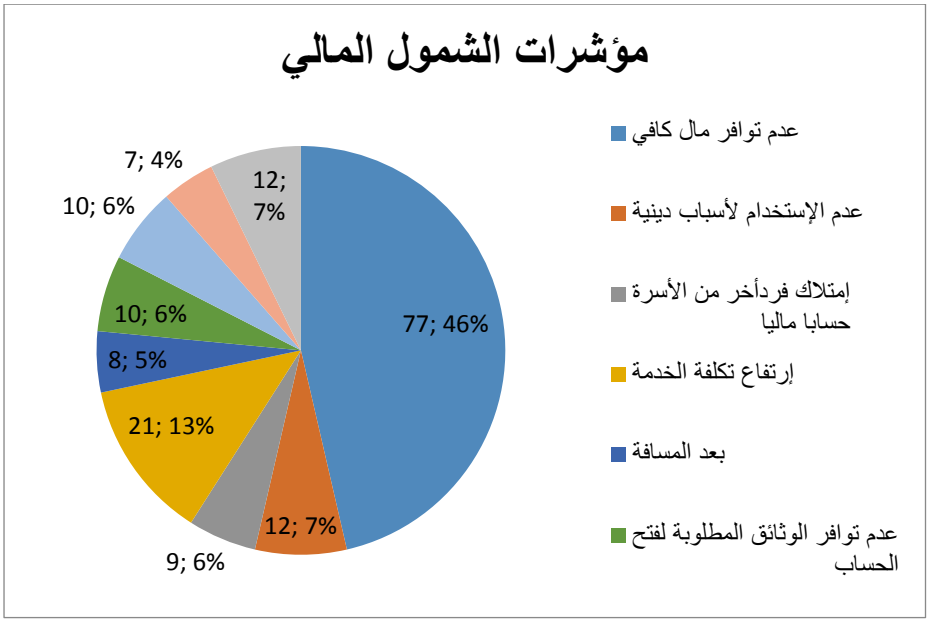


**المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلي world bank – findex . 2014**

**وتشير الأدبيات الإقتصادية إلي فشل آلية الفائدة في تحقيق مصلحة البنوك الوطنية:[1] وذلك لأن البنوك الوطنية العاملة بالبلدان الإسلامية تواجه من خلال تعاملها بآلية الفائدة صعوبتين غاية في الخطورة:**

- **الصعوبة الأولي: خشية شريحة من المدخرين في التعامل بشبهة الربا لعظم حرمته، ومن ثم تعزف عن وضع مدخراتها في البنوك الوطنية التي تصر علي التعامل بآلية الفائدة، وتلك الشريحة تقدر مدخراتها بالمليارات وتتخذ شكل اكتناز الأموال عادة، والاستثمارات العقيمة في المجال العقاري وغيره.**
- **الصعوبة الثانية: الشريحة التي تقبل التعامل بالربا تفضل البنوك الأجنبية علي البنوك الوطنية إذ أن قبولها لهذا اللون من العمل المصرفي المتاجرة في النقود، يجعلها تبحث عن فائدة أعلي لمدخراتها المالية، الأمر الذي يؤدي إلي تركز الفوائض لدي المؤسسات المصرفية العملاقة كما هو حادث في مدخرات المسلمين المودعة في بنوك الدول الأجنبية، وتقترض منها قروضا تحكم قبضة الهيمنة والتبعية علي رقاب البلاد الإسلامية بعد أن تجتذب مدخراتهم فيزداد المسلمون فقرا وتبعية لهم[2].**

## الفرع الثانى

## الكفاءة الإقتصادية والاجتماعية Economic and social efficiency

**تمتاز الصكوك الإسلامية بتنوع محافظها التمويلية Finance portfolios من خلال ما تتيحه من صيغ متعددة تلبى كافة الإحتياجات التمويلية سواء بالنسبة للمشروعات الضخمة العملاقةGiant ، وأيضا المشروعات**

---

**(١) د/ عبد الباسط وفا، نظام التمويل الإسلامي وإستهداف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، التجربة الماليزية أنموذجا، مرجع سابق، صـ٢٢٢**

**(٢) تقدر الإستثمارات العربية الخليجية في الغرب بأكثر من سبعمائة مليار دولار ومن هنا فإن إعادة توطين هذه الأموال المهاجرة إلي خارج البلاد تتطلب تعاون الدول الإسلامية لإيجاد سوق إسلامية لرأس المال الإسلامي وتسييله وتدويره لخدمة الأهداف التنموية وتحقيق التكافل والتوازن والتكامل.**

**- د/ علي محي الدين القره داغي، فكرة إنشاء سوق إسلامية للسلع والمعادن في الشرق الأوسط ورقة تأسيسية للضوابط والأحكام مع موجهات تقويمية لتطبيقات شرعية عملية معاصرة، بحوث مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، التمويل الإسلامي في عالم متحول المنعقد في الدوحة ٢٥ فبراير ٢٠٢٠م، صـ٧٠ - ٧١**

المتوسطةMedium Projects والصغيرةSmall ومتناهية الصغرultrafine ، التي تمثل محورا إستراتيجيا Strategic axis في التنمية الإقتصادية والاجتماعيةEconomic and social development ، والتي تواجه قيودا على الائتمان بسبب نقص المعلوماتLack of information التي يملكها المقرضون (المستثمرون) عن أدائها أو جدارتها الإئتمانية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المنشآت التي تعمل بالقطاع غير الرسمي في حصولها على التمويل، والتي تمثل نسبة ٩٠%من إجمالى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، وهذا ما يؤكد أهمية تعزيز الشمول المالي في تيسير الحصول على التمويل ودمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

فتنميةdevelopment المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من الركائز الأساسية الرامية لتحقيق الأهداف العامة المتعلقة بالشمول المالي، والاستقرار الإجتماعى والإقتصادى، وندرك جميعا أن هناك فوائد Benefits إقتصادية واجتماعية هامة وكبيرة من تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل التوظيف الأمثل للموارد المحليةOptimal recruitment of local resources ، وتعزيز الإقتصاد المحلى، وزيادة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي، وخلق فرص العمل الحرJob opportunities للشباب[١].

ووفقا لذلك فقد تم تركيز الجهود نحو تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد أصبحت رائجة مؤخرا، وإدراكا لأهمية هذا القطاع اتخذت الحكومات خطوات عدة لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء صناديق تمويل لتوفير القروض الميسرةSoft loans ، والضمانات Guarantees والدعم the support والتدريب Training لها إلى جانب تخصيص فئات معينة من الأعمال لهذه المؤسسات وغيرها من الخطوات الأخرى التي تتخذها مختلف البلدان تجاه دعم هذه المؤسسات.[٢]

في ظل نسبة تتراوح ما بين ١٦ إلى ١٧ مليون من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية لا يتاح لهم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية.

وتشير تقارير البنك الدولي World Bank إلي أن ١٣.٧% فقط من المصرين البالغين يمتلكون حسابات مصرفية لدي المؤسسات المالية الرسمية بما يمثل ارتفاعا نسبيا من ٩.٧% من عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع الدول الأخرى، نجد أن مصر تقترب من متوسط تلك النسبة في منطقة الشرق الأوسط والتي إرتفعت إلي ١٠,٩%إلي ١٤%من عام ٢٠١٤، ولكنها لا تزال بعيدة عن المستوي العالميWorld level ، حيث تبلغ النسبة العالمية ٦٠.٧%مرتفعة بمقدار ١٠.١%عن عام ٢٠١٤ علاوة علي إرتفاع من يدخرون لدي المؤسسات المالية الرسمية بنسبة ٠٧%إلي ٤.١%وهو ما يدل علي تحسن مستمر وإن كان غير كاف.

أما فيما يتعلق بالحصول علي التمويل من المؤسسات المالية الرسمية فعلي الرغم من إرتفاع المقترضون من ٣.٧% إلي ٦.٣% إلا أن النسبة الأكبر وتبلغ حوالي ٢٥% لا تزال تلجأ إلي التمويل بالاستدانة Indemnity من الأهل والأقارب أو الأصدقاء، ويرجع ذلك إلي إدراك الفئات إلي صعوبة هذا الأمر سواء كان ذلك

---

(١) حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية إنظر:

- الباحثة/ سماح مصطفى عبدالغنى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الإقتصادية المصرية، وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية

(٢) د/ معالي حمود بن سنجور الزدجالى، الشمول المالي من أجل التنمية الإجتماعية والاستقرار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد٢٣ العدد ٣ سنة ٢٠١٣م، صـ ٥٥

لعدم قدرتهم علي الوصول إلي القطاع المصرفي الرسمي، خاصة في المناطق المهشمة والنائية، أو عدم الاعتياد علي التعامل معه، أو عدم امتلاكهم للمستندات والضمانات المطلوبة للحصول علي التمويل المصرفي اللازم من المؤسسات المالية، مما يترتب عليه لجوئهم إلي الوسائل غير الرسمية للحصول علي التمويل، وهذا ما يفسر لنا محدودية نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد، نظرا لصعوبة الحصول علي التمويل اللازم لعمليات التشغيلPlayback والإنتاجProduction والتسويق Marketing مما يؤدي إلي إعتماد المشروعات علي أرباحها المحتجزة بديل عن التمويل عبر قنوات الوساطة المالية.[١]

ويعود الإهتمام بالمشروعات الصغيرة إلى أن التمويل الإسلامى يتسم بالصبغة الإجتماعية حيث يقوم على توفير التمويل للمؤسسات ذات الجدارة الإقتصادية بغض النظر عن حجمها وليست الملاءة المالية وهو ما يجعل الأولوية للمشروعات التى تقوم على خدمة المجتمع وإستيعاب الكثير من الأيدى العاملة وليست المشروعات التى يفترض فيها أنها قادرة علي سداد مبلغ التمويل فحسب وهو ما ادى إلي ضعف المقدرة التمويلية للمشروعات الصغيرة[٢] وإن كان التمويل الإسلامى لم يفرط في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتم الإطاحة بأموال المدخرين فهو قد شرع مجموعة من الضمانات التى تكفل المحافظة علي حقوقهم وحمايتهم من تقصير المتمول أو تعديه (كدراسات الجدوى – الرقابة، التأمينات بأنواعها)

**الفرع الثالث**

**تدنى التكلفة التمويلية Low financing cost**

يعتبر الوصول إلى التمويل من قبل الفقراء والمجموعات المعرضة لمثل هذا أمرا بمثابة المتطلب السابق لتقليص الفقر، وتحقيق الترابط الإجتماعىSocial unity، ويجب أن يصبح هذا جزءا لا يتجزأ من جهودنا لدفع النمو الشمولي.

إن إمكانية الوصول إلي التمويل هو صيغة من صيغ التمكين Empowermentالمجموعات المعرضة للوقوع في الفقر.

يشير الشمول المالي إلى تقديم الخدمات المالية بتكلفة يمكن تحملها إلى أجزاء واسعة من غير المحظوظين وذوى الدخل المتدني، وتشمل هذه الخدمات المالية المتنوعة الائتمان، والتوفير والتأمين، وتسهيلات الدفع، والتحويلات.

---

(١) د/ محمد أحمد باعه، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد١٦، يونيه ٢٠١٨م، صـ١٤

(2) Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research Working Paper, August2003 . pp. 2 - 3

أما الهدف من الشمول المالي، فهو توسيع نطاق أنشطة النظام المالي المنظم ليشمل ضمن مظلته أناس من ذوى الدخل المتدني، ومن خلال الائتمان المتدرج يجب محاولة رفع الفقراء من مستوى معين إلى أخر بحيث يمكنهم الخروج من الفقر(١).

لذلك هناك إعتقاد سائد بأنه إذا توافرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدى أفراد المجتمع، وتوافرت لهم إمكانية إستخدام هذه الحساباتAccounts، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للخروج من دائرة الحرمان الماليFinancial deprivation، فالحصول على حساب الإيداع Deposit accountهو الشرط الضروري للحصول على سائر المنتجات والخدمات المالية الأخرى.(٢)

ويقصد بالخدمات المالية المشار إليها:

١- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة) Deposit accounts

٢- حسابات الإدخار Savings Accounts

٣- التمويل (الائتمان) Finance

٤- التحويلات المالية Remittances

٥- خدمات التأمين Insurance services

٦- خدمات المشورة المالية Financial advisory services

وتشير الأدبيات الإقتصادية إلي أن البلدان العربية تعاني من معضلة التمويل المناسب ذو التكلفة المناسبة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فغياب تماثل المعلومات يمثل حاجزا كبيرا أمام مجموعات المستفيدين سواء من الأفراد أو المؤسسات من الحصول علي التمويل اللازم.(٣)

وقد تبني البنك المركزي المصري Egyptian Central Bankمبادرة تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إعفاء البنوك التي تمنح قروضا تسهيلات ائتمانيةCredit facilities للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي Reserve ratio البالغة ١٠%، وذلك في حدود ما يتم منحه لتشجيعها علي منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت بدءا من يناير ٢٠٠٥.

كما تم إلزام البنوك بتخصيص ٢٠%من محفظتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات في ٢٠١٦، ومنح الشركات والمنشآت الصغيرة تسهيلات ائتمانية بسعر عائد Yieldمنخفض ٥٤٠ (عائد بسيط متناقص)(٤)، ومنح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الزراعة AgricultureوالصناعةIndustry تمويل متوسط وطويل الأجل بسعر عائد منخفض ٧٤٠، فضلا عن

---

(١) الشمول المالي وجهة نظر مصرفية، هيئة التحرير، مجلة الدراسات المالية والمصرفي، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد ١٩ العدد ١ يناير ٢٠١٢م، صـ٥٢.

(٢) د/ مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرف، السودان، العدد ٧٧ سبتمبر ٢٠١٣م، صـ٥

(٣) د/ محمد أحمد باعة، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد١٦، يونيه ٢٠١٨م، صـ١٢

(٤) البنك المركزي المصري ، كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك علي منح القروض والتسهيلات الإئتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، خطابات دورية ، ١١ يناير ٢٠١٦م، صـ٣

تخصيص خمس مليارات جنيه للبنوك لتمويل آلاتMachines ومعدات equipmentلمدة سداد عشر سنوات، ويستفيد العميل منها مرة واحدة بحد أقصي أبعين مليون جنيه.[١]

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل عمليات الإستيراد Import operations من خلال الإعتمادات المستنديةDocumentary Credits وتتفوق علي المصارف الربوية في أنها لا تتقاضي فوائد علي ما تقدمه من مبالغ إذا تخلف العميل عن السداد وإنما تقوم بتخييره بين التمويل بالمرابحة أوالمشاركة في العملية بنسبة ما تدفعه من مبالغ وهي بذلك تمنح العملاء تسهيلات أكبر من المصارف الربوية ومن جهة أخري فإن المصارف الإسلامية لا تتقاضي أي عمولة إلا عندما تقدم جهدا أو منفعة[٢]

وتعتبر هذه الخاصية (تدني التكلفة) من أخص خواص لتمويل الإسلامى حيث تقوم صيغه على المشاركة فى الربح والخسارة أو المشاركة في الربح مع تحمل الخسارة أو من خلال عقود الإرفاق (القرض) والتى تقوم بدور إجتماعى وقتصادى وليس على هدف الربح المنقطع الصلة بنشاط المشروع الممول.

**الفرع الرابع**

**التخلي عن فكرة الربحية(إيجاد أنظمة مالية إشراكية)**

**Give up the idea of profitability**

الرسالة الأساسية للقرآن الكريم هي تأكيده علي العدالة التي هي أحد أشكال تطبيقها في العدالة الإقتصادية والإجتماعية [٣]فالنموذج الإقتصادى الإسلامي المبنى علي فلسفة التدين يولد أساسا إقتصاديا له صفة تحريم الربا في الوقت نفسه تولد مؤسسة العدالة الإجتماعية قاعدة نظرية لتقاسم الأرباح والخسائر مع سمة نسبة المشاركة في الربح في حين أداة المنفعة ولدت سياسات الزكاة التوسعية وحظر الربا وتمويل الأعمال المشروعة هذه القواعد الثلاثة هي الجوانب الأساسية التي تميزها عن الإقتصاد التقليدي.[٤]

المشاركة في المخاطر Sharing riskتعطي بُعدا أخر ذا أهمية في تعزيز الشمول المالي، وذلك يكمن في قدرة التمويل الإسلامي علي أن يصبح أداة قوية تعزز وصول الخدمات المالية للاقتصاديات

---

(١) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعات الصناعة والزراعة ، خطابات دورية، ٢٢ فبراير ٢٠١٦م، صـ٧.

(٢) د/ كمال توفيق خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها، مؤتمر بعنوان دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الإستثمار والتنمية، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مع التعاون مع مصرف الشارقة الدولي، في ٢٥ ـ ٢٧ صفر ١٤٣٢هـ، الموافق ٧ ـ ٩ مايو ٢٠٠٢م، صـ١١٣.

(3) Yuda Septia Fitri, Lisdiana Ningsih, Yudi Permana, Sholikul Hadi, Dodi Supriyanto, Arie Noviana Suhada, Herlan Firmansyah, Mohamad Anton Athoillah, Profit Sharing Ratio In Islamic Economics: The Concept Of Justice In *Muḍārabah*, European Journal of Molecular & Clinical Medicine ISSN 2515-8260 Volume 7, Issue 2, 2020, p, 5392

(4) Rozalinda . Economi islam : teoridan apllkasinya . Pada, aktivitas, ekonimi (3ed) leagawali pers, (2016)

-Rahman, f, islam and modernity, trans formation, of intellestual tradition the university of chicago press (1982)

-Setiono, b.a . Theory of the firm : syudy on the theory of profit and loss sharing in syariah evonomic prespective, jurnal aplikasi pelayaran dan kepelaby hanan, 5 (2) (2015) . 153 - 169

الناشئةEmerging economies ولا سيما البلدان الأقل نموا التي يتم تهميشها من قبل الأنظمة المالية الحديثة Modern financial systems.

أنشطة التمويل بالديونDebts أو تلك القائمة على نقل المخاطر بشكل عام تعتمد اعتمادا كبيرا علي التدابير التقليدية للأداء المالي والاقتصادي.

في المقابل فإن التمويل بالأسهم Stock بما فيه من عناصر المشاركة في المخاطر ذا قدرة علي توفير الحلول الماليةFinancial Solutions المطلوبة التي في غني عن هذه التقسيمات التقليدية، مما سيسمح لهذه البلدان التي هي أقل نموا، ولكن لديها الأصولAssets والمواد الحصول علي التمويل.

ومن المتوقع أن يسهم التركيز القوي علي عقود المشاركة في المخاطر علي الحوكمة Governance وإدارة المخاطرRisk Management في تحفيز تحسيناتImprovements علي نطاق واسع في معايير الرقابةCensorship والانضباط الماليFinancial discipline في هذه البلدان كضمانة ضد الممارسات غير المسئولة، وتوفر عناصر التمويل الإسلامي هذه مجمعة إمكانات هائلة للبلدان الأقل نموا، وبخاصة تلك الغنية بالموارد لإدارة وتوجيه الموارد الإقتصادية نحو تمويل النمو والتنمية الاقتصاديين، ورفع مستويات المعيشة لمجتمعاتها بشكل ملحوظ(١).

وكان وراء هذا الاهتمام الإدراك بأن تحقيق تنمية إقتصادية عادلة ومستدامة يتطلب فتح جميع قنوات المشاركة الإقتصادية Economic participation، وتمكين أصحاب الموارد والدخول المنخفضة من التمتع بما توفره الخدمات المالية والمصرفية من فرص للتمويل والاستثمار والتشغيل، وهكذا أصبح مؤشر الشمول المالي من المؤشرات المهمة لقياس التنمية الشاملة في مختلف البلدان(٢).

فالمشاركة تمثل جوهر التمويل الإسلامي وإستراتيجاته الأساسية وذلك بما تقوم عليه من قواعد فقهية (العنم بالغرم[٣]) و(الخراج بالضمان[٤]) ومبدأ العدالة التى الذي يعد أساس كل العقود(١).

---

(١) د/ زيتي أختر زعتر، التمويل الإسلامي الإستقرار المالي النمو والتنمية الإقتصادية، محاضرة جائزة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣م، صـ١٠

حول أثر الحوكمة علي الشمول المالي إنظر:

- Muhamed zulkhibri – the impacts of Governance and institution on financial inclusion : Evidence from muslim counries and Developiong Economies JKAU :ISLAMIC Econ, vol 30 special issue, pril 2017, pp : 37 - 60

(٢) د/ عشري محمد علي، الشمول المالي وأثره علي السياسة النقدية حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٩ العدد٥٢٣، ٥٣١، أكتوبر ٢٠١٨م، صـ٢١٩.

(٣) حول هذه القاعدة إنظر:

- د/ محمد بكر إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دار المنار، صـ٢٠٨

(٤) حديث صحيح أخرجه أحمد أبوداوود والترمذي والنسائى وإبن ماجه وإبن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا إبتاع عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه إلي النبي صلي الله عليه وسلم فقال الرجل يا رسول الله قد إستعمل غلامى فقال صلي الله عليه وسلم الخراج بالضمان"

- أبوداوود في كتاب البيوع باب ٧١، والترمذى في كتاب البيوع باب ٥٣، والنسائى في كتاب البيوع باب ١٥، وإبن ماجه في كتاب التجارات باب ٤٣، وأحمد في المسند (٤٩/٦)

وحول هذه القاعدة راجع:

**الفرع الخامس**

**المسئولية الإجتماعية Social Responsibility**

**تعرف المسئولية الإجتماعية بأنها "المفهوم الذي تهتم بموجبه الشركات بمصالح المجتمع وذلك عن طريق الأخذ بعين الإعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين والموظفين وحملة الأسهم والمجتمعات والبيئة وذلك في كل العمليات التي تقوم بها[٢]"**

**كما عرفها البنك الدولي بأنها "إلتزام أصحاب النشاطات الإقتصادية للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الإقتصاد ويخدم البيئة في آن واحد كما أن الدور الذي يقوم به القطاع الخاص يجب ان يكون مبني علي جدارة داخلية وقوة دفع من داخل صناع القرار في المؤسسة[٣]".**

**كما عرفها الإتحاد الأوروبي"إلتزام المؤسسات إجتماعيا وأخلاقيا بين المؤسسة والمجتمع وذلك من أجل تقوية الروابط بينها وبين المجتمع وذلك من أجل تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين وهذا ما ينعكس مباشرة علي أدائها[٤]".**

**يتميز مفهوم المسئولية الإجتماعية بالتطور المستمر نظرا لإرتباطه بشكل جذري بالتنمية المستدامة بحيث يتعين علي المؤسسات المالية الإهتمام بالقضايا البيئية إلي جانب تحقيق الربحية وتحقيق التكامل بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوفير الآليات الفاعلة للتصدي للتحديات الإجتماعية القائمة.[١]**

---

- **العلامة/زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بإبن نجيم، الأشباه والنظائر علي مذهب ابي حنيفة النعمان، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، صـ١٢٧**
- **وإنظر في هذه القاعدة تفصيلا وفي كونها محل إتفاق بين الأئمة الأربعة (الحنفية – المالكية – الشافعية – الحنابلة)**
- **د/ محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها فى المذاهب الأربعة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، القاعدة ٧٩، ، صـ٤٧٢**
- **د/ عطيه عبداللاه عطيه رمضان، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية ودورها فى توجيه النظم المعاصرة، دار الإيمان الأسكندرية، وهو في الأصل رسالة ماجستير، صـ٥٣٨**

**(١) إنظر: الإمام/ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار إبن الجوزى القاهرة، اطبعة الأولي ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، صـ٣١٠.**

**(٢) د/ عديسة شهرة، المسئولية الإجتماعية في الخدمات التكافلية والإجتماعية للمصارف الإسلامية، مجموعة البركة المصرفية، المؤتمر العلمي الدولي دور المصارف الإسلامية في التنمية، الأردن، إبريل ٢٠١٨م، صـ٦٨٨**

**(3) Capran michel franco,ils Quairel, lanoizelee : la responsabilited : edition la de couverte : paris, 2007 . p23.**

**٤ الباحثة/ خديجة طيبي، المسئولية الإجتماعية للمصارف الإسلامية، مجموعة البركة نموذجا، المؤتمر الدولي العلمي دور المصارف الإسلامية في التنمية الأردن، إبريل ٢٠١٨م، صـ٢٥٧**

**وفي ذات المعني إنظر:**

- **الباحث/ مقدم رهيبه، تقييم مدي إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسئولية الإجتماعية دراسة تطبيقية علي عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ٢٠١٤م، صـ٧٠-٧١**
- **- الباحث/ مسان كرومية، المسئولية الإجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، رسالة دكتوراة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ٢٠١٤م، ٣٩**
- **- الباحث/ خالد بن الوليد، التسويق الإجتماعي كأداة لتعزيز المسئولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسئولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم إسترتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر ١٤-١٥ نوفمبر ٢٠١٦م، صـ٧٠٨**

يظهر مفهوم المسئولية الإجتماعيةSocial Responsibility جليا في البنوك الإسلامية حيث أن البنوك الإسلامية هي من ضمن منظمات الأعمالBusiness Organizations والمال السباقة في تبني مبدأ المسئولية الإجتماعية في النظم الإقتصادية Economic systems والمالية في العصر الحالي.

وذلك لأن فلسفة وجود هذه البنوك والتي أنشئت منذ بداية الستينات من القرن الماضي كانت تركز علي أساس المساهمة في دفع وتيرة التنمية الإقتصادية، من جهة أخرى تتحقق التنمية الإجتماعية Social development من خلال تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع مودعين Depositors ومستثمرينInvestors وعاملين.

وبالتالي فإن البنك الإسلامي Islamic Bankهو أداة من أدوات تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي social solidarity، علما أن التكافل الإجتماعى في حق البنوك الإسلامية يعد مقابلا للمسئولية الإجتماعية لمنظمات المال والأعمال في المفهوم الغربيWestern concept.

ومما يؤكد تبني البنوك الإسلامية منذ نشأتها لمبدأ المسئولية الإجتماعية أن جاء إسم بنك ناصر الإجتماعى، والذي يعد من أوائل البنوك الإسلامية نشأة حاملا من خلال اسمه معني المسئولية الإجتماعية، بل إن القوانين التأسيسية للبنوك الإسلامية كلها تبنت أهداف ذات بعد اجتماعي.

فمثلا بنك دبي الإسلامي الذي أنشئ عام ١٩٧٥ والذي أعتبر أول بنك إسلامي جاء في المادة الخامسة من تأسيسه "السعي إلي القيام بمجموع الخدمات والعمليات المصرفية التي تحرك رؤس الأموالCapital في المشاريع المختلفة من المجالات الحياتية التي تعود علي المجتمع بالربح، وتقديم كافة الخدمات ذات العلاقة بما في ذلك الاستشاراتConsulting والتوصياتRecommendations وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات المالية بالطرق الحلال".

وأيضا جاء في القوانين التأسيسية لعدد من البنوك الإسلامية الرائدة في العالم ما معناه ليس تعظيم الربح هو الهدف الأساسي، وليس من أخلاقياتنا رفع شعار التنمية الإسلامية Islamic Developmentالسريع من ورائه، بل لا بد من تحقيق مكاسب للمجتمع لتصبح تلك المكاسب استثمارا تنمويا يتصدي لقضية التنمية بأبعادها المختلفة، من جهة أخري وصفت بعض الأدبيات الإقتصادية هرما المسئولية الإجتماعية فهو يبدأ من المسئولية الإقتصاديةEconomic responsibility، ومن ثم المسئولية القانونيةlegal responsibility، والأخلاقية Ethical responsibility، وأخيرا المسئولية الخيريةCharitable responsibility، وفي الوقت نفسه يتعين علي المؤسسة الالتزام بالقواعد القانونية، وكذلك المسئولية الأخلاقية، فهي تعني الالتزام بالإجراءات العادلة، وبالشكل الصحيح الإضافة إلي المسئولية التقديريةDiscretionary liability والخيرية[٢].

هرم المسئولية الإجتماعية

---

(١) الباحث/ عصام رمضان العليمي، إستراتيجية الشمول المالي من أجل دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر "الجوانب القانونية والإقتصادية للشمول المالي"، المنعقد يوم الأربعاء ١٣ مارس ٢٠١٩م، كلية الحقوق جامعة بنها، صـ٢١.

(٢) د/ حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الإجتماعية تجاه العملاء، مرجع سابق، صـ٣٤.

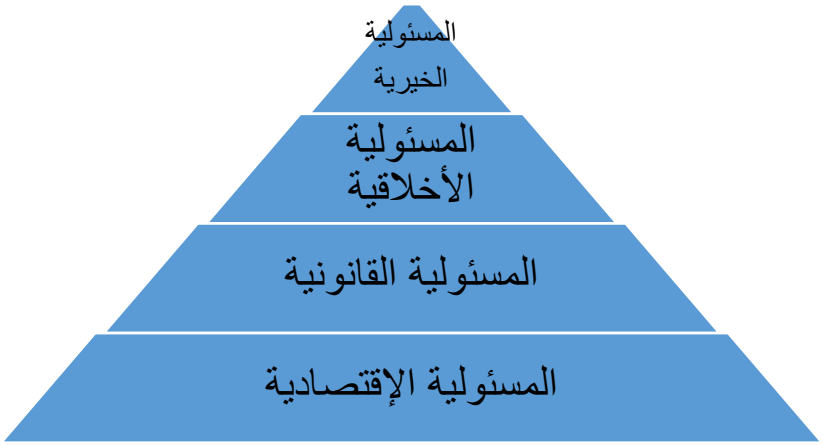


**المصدر: من إعداد الباحث.**

**تقوم المصارف الإسلامية بأعمال الخدمات كسائر المصارف الربوية سواء بحفظ الأموال أو قبول الحوالات Accept remittancesوصرف الشيكاتCheck cashing وسداد الإلتزامات عن العملاء أو تلقي الحقوق التي للعملاء علي الغير كدفع فواتير الكهرباء Electricity Billsوالماء والتليفون[١].... الخ**

**وتؤكد بعض الدراسات إلي أن الحرمان المالي يؤدى إلي حدوث الحرمان الإجتماعي والتي تتجلي أبرز مظاهره في شكل الحرمان من التمتع بخدمات تؤثر على نوعية وجودة المستوى المعيشى للإنسان مثل خدمات التعليم والصحة والسكان ولذلك فإن الإستبعاد المالي لا يؤثر علي الفقراء فحسب وإنما في نسبة كبيرة من السكان غير الفقراء في كثير من البلدان النامية.[٢]**

**وتعكس فكرة المسئولية الإجتماعية فلسفة التشريع الإسلامى التى يقوم عليها من تشريع الأحكام من خلال توفير الضروريات[٣] التى لا يستقيم حياة الفرد بدونها والحاجيات التى تضمن مستوى معين من المعيشة[٤] والتحسينيات التى تطمح إلي إقامة مجتمع التكافل والرفاهية.[٥]**

**الفرع السادس**

---

**(١) د/ كمال توفيق خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها، مؤتمر بعنوان دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الإستثمار والتنمية، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مع التعاون مع مصرف الشارقة الدولي، في ٢٥ ـ ٢٧ صفر ١٤٣٢هـ، الموافق ٧ ـ ٩ مايو ٢٠٠٢م، صـ١١٣.**

**(٢) د/ مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، السودان، العدد السابع والسبعون، سبتمبر ٢٠١٥م، صـ٦- ٧.**

**(٣) نظر: الإمام /أبوإسحاق الشاطبي، الموافقات فى أصول الشريعة، دار الحديث القاهرة، تحقيق الشيخ عبدالله دراز، المجلد الأول، الجزء الثانى، صـ٢٦٥.**

- **الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الجزء الثانى بين علمى أصول الفقه مقاصد الرشيعة الإسلامية، محمدالحبيب بن الخوجه، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية قطر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، صـ٤٦٨.**
- **د/ محمدكمال الدين إمام، الدليل الإرشادى إلي مقاصد الشريعة الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى، ٢٠٠٧م، الجزء الأول، صـ٥٤٠.**
- **د/ محمد عبدالعاطى محمد علي، المقاصد الشرعية وأثرها فى الفقه الإسلامى، دار الحديث، القاهرة، صـ٢١٩.**

**(٤) إنظر في ذت المعنى :د/ محمود حمدى زقزوق، مقاصد الشريعة الإسلامية وضرورات التجديد، طبعة هيئة كبارالعلماء بالأزهر الشريف ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، صـ٥٢**

**(٥) إنظر: الإمام/محمد أبوزهرة، نظام التكافل الإجتماعى فى الإسلام، دار الفكر العربي، صـ٥٩ وما بعدها**

**تنوع المحافظ التمويلية Diversity of financial portfolios**

يري البنك الدولي The World Bank أن تعزيز تنوع المؤسسات المالية التي تضم القطاعات المالية الشاملة Overall أنواعا كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية مثل البنوك البريدية Postal Banks ومؤسسات التمويل الأصغر Microfinance والجمعيات التعاونية Cooperative Organization الإئتمانية التي تطبق نماذج Forms أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية Geographical areas مختلفة لخدمة قطاعات متنوعة من العملاء، ومن الأهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوعة، ويطيق لوائح وقواعد رقابية تلائم مستويات المخاطر بكل مؤسسة، وذلك من أجل الوصول إلي العملاء الذين لا يحصلون علي خدمات كاملة من جانب البنوك التجارية Commercial banks، ومن الضروري أيضا وجود سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية Competitive وفرص متكافئة Equivalent لجميع مقدمي الخدمات.(١)

يشير البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank، ومجموعة البنك الدولي World Bank Group إلي أن التمويل الإسلامي لا يكون قادرا علي تحقيق الشمول المالي والمصرفي من دون توافر البنية التمكينية Enabling structure المناسبة، ومع ذلك يمكن أن يصبح التمويل الإسلامي حافزا للحد من الفقر Poverty وتعزيز الرخاء الشامل Comprehensive prosperity مع وجود إجراءات تدخليه كافية في مجال السياسات الإقتصادية والمالية Economic and financial policies، وبنية أساسية مالية تمكينية بناء علي أربع ركائز أساسية :

١- إطار مؤسسي Founders وسياسات عامة.

٢- الحوكمة الرشيدة Governance، والقيادة الخاضعة للمساءلة Accountability.

٣- تشجيع الإقتصاد القائم علي المشاركة في تحمل المخاطر وريادة الأعمال leading businesses.

٤- تعميم Generalization الخدمات المالية، والاجتماعية للجميع(٢).

إن الكثير من الناس لا دراية لهم بطريقة حفظ الأموال وإدارتها وإستثمارها ووجود المصارف الإسلامية Islamic Banks يساعد هؤلاء وغيرهم علي إدارة وإستثمار الأموال بأفضل الطرق والأساليب المشروعة بما يضمن للجميع عوائد محزية وبما يخدم المجتمع the society ويزيد في تقدمه ومن جهة أخري فإن رؤس الأموال الصغيرة Small capital والمتفرقة بأيدي الأفراد قد تصلح لعمل مشروعات صغيرة لكل منهم ولكنها لا تصلح لعمل مشروعات كبري إلا بتجميعها وتوظيفها Employ them بكفاءة وخبرة وتسطيع المصارف الإسلامية أن تقوم بهذا الوظيفة خير قيام من خلال صيغ الصكوك الإسلامية.(٣)

---

(١) يمثل هذا المزيج من المنتجات (الخدمات المصرفية) التي يقوم البنك بتقديمها وعرضها للبيع علي العملاء داخل الأسوق التي ينافس فيها ويلعب هذا المزيج دورا هاما في تحقيق أهداف البنك بإعتباره :

- يمثل مصادر الإيراد المختلفة للبنك وذلك بالنسبة للمنتجات الإستثمارية والإقراضية كما يمثل المصدر الرئيسي لإستقطاب وتدبير الموارد المالية للبنك من خلال مزيج الأوعية والودائع الإدخارية.
- من خلاله يمكن مواجهة الضغوط التنافسية وذلك بتقديم منتجات تماثل وتتفوف علي المنتجات التي تقدمها البنوك المنافسة.
- تعكس هذه المنتجات بخصائصها ومزاياها المختلفة طبيعة العميل الذي يستهدف البنك الوصول إليه حيث قدمت هذه المنتجات لإشباع حاجاته ورغباته.
- أ/ أحمد غنيم، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الأولي عام ١٩٩٧م – ١٩٩٨م، دون دارنشر، صـ١٩.

(2) World bank and Islamic development bank group. Global report on Islamic financial Islamic finance a gatalyst for shared pros oerity, p 19?

- World bank, washing ton dc, Islamic development bank group, 2017, pp, 23 - 37

(٣) د/ كمال توفيق خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها، مؤتمر بعنوان دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الإستثمار والتنمية، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مع التعاون مع مصرف الشارقة الدولي، في ٢٥ ـ ٢٧ صفر ١٤٣٢هـ، الموافق ٧ ـ ٩ مايو ٢٠٠٢م، صـ١١٣=

**الـخـاتـمـــــــة :**

**من خلال العرض سالف الذكر نستخلص بعض النتائج التالية:**

**١- تعتبر الصكوك الإسلامية بديلا مختلفا تماما عن الطرق التقليدية فى تقديم الخدمات المالية حيث أنها الا تفصل بشكل أو بأخر بين التمويل والإستثمار.**

**٢- الدور التنموى للصكوك الإسلامية من خلال مسئوليتها الإجتماعية والتى تجعلها تضع نصب عينيها مصلحة المجمتع وأهداف السياسة النقدية بطريقة مختلفة عن النمط التقليدى فى إتاحة الخدمات المالية.**

**٣- تدنى تكلفة التمويل الإسلامى حيث تحكم وفق القاعدة الشرعية "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان".**

**٤- تفادى الأزمات المالية التى تنتجها السياسة الإئتمانية التقليدية حيث تبعد عن التعامل بالديون.**

**الـتـوصيـات:**

**١- إتاحة الخدمات المالية وفق قواعد العقود الإسلامية حيث أن ذلك يساعد على إستقطاب فئات كثيرة أثرت التعامل مع القطاع غير الرسمى أو هجرة الأموال إلى الخارج.**

**٢- إفراد الصكوك الإسلامية بقانون خاص بها حيث أنها تختلف عن الأوراق المالية التقليدية من حيث التداول بل وتختلف من صيغة إلى أخري داخل نمط عمل الصكوك ذاته.**

---

**= وحول تنوع الصكوك وإختلاف هياكلها راجع:**

- **-Adam Nathif Jama. Sukuk: A Panacea for Convergence and Capital Market Development in the OIC Countries. Paper presented at the International Conferences on Islamic Economics and Finance,Jakarta, 2005, p.384**
- **ZAWYA, collaborative sukuk report, dubai, 2009, p.46;**
- **Kawait Financial House Research, sukuk back on truck, kuala lumpur, 2010, p. 5**
- **Ali Salman Syed, islamic capital markets : developments and challenges, occasional paper, n 9, IDBG, IRTI,. Jeddah,2005, p.32;**
- **Rodney Wilson, Innovation in the structuring of Islamic Sukuk securities, 2nd Banking and Finance International Conference, Lebanese American University, Beirut, 23rd – 24th February 2006.p9;**
- **Abdul Rais Abdul Majid, development of liquidity management instruments: challenges and opportunities,International Conference on Islamic Banking: Risk Management,Regulation and Supervision Jakarta Indonesia, Sept 30- to October 3, 2003, p.21;**
- **Shamsher Mohamada, Taufiq Hassanb, and Adesina-Uthman Ganiyah, Exigency for *Sukuk* Bonds Financing: Issues and Discussions, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1666103/16/01/2012;**
- **Mohd Yahya Mohd Hussin, Fidlizan Muhammad, Salwa Amirah Awang, Development of Sukuk Ijarah in Malaysia, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 8 No. 2, Apr - Jun 2012, p.97;**
- **Dubai International Financial Centre, Dubai International Financial Centre : Sukuk Guidebook, dubai UAE, NOV 2009, p.14**

٣- تفعيل صيغ التكافل والإرفاق الإسلامية والتى تساعد على الثقة في القطاع المصرفى وتساعد على تخفيض نسبة الفقر ومعالجة الركود الإقتصادى لفئات تعيش تحت خط الفقر.

## قائمة المراجع

**١. القرآن الكريم:**

**١- أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولي ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.**

**٢- سعاد البدري، قانون الصكوك بالمغرب بين الحتمية الإقتصادية والإكراهات الواقعية، مجلة القانون التجاري، المركز المغربي للدراسات والإستشارات القانونية وحل المنازعات – المغرب، العدد الرابع، ٢٠١٧م.**

**٣- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، مصر، ط١٩٩٢م.**

**٤- إبن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت١٩٩٤م.**

**٥- الإمام/ الرازي، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.**

**٦- الحافظ إبن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الجزء السابع، صـ٣٩٣.**

**٧- الإمام القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة الرسالة، تحقيق دكتور عبدالله عبد المحسن التركى، محمد رضوان عرقسوسى، الجزء التاسع عشر، صـ٤٩٥.**

**٨- إبن جرير الطبري، تفسير الطبري(جامع البيان في تأويل آي القرآن)، تحقيق دكتور عبدالله عبدالمحسن التركي، دارهجر، الجزء الحادى والعشرون، صـ٥٣٠ - ٥٣١.**

**٩- تفسير الجلالين (٦٢٥) طبعة قطاع المعاهد الأزهرية، دار المعارف، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.**

**١٠-الإمام/ أحمد مصطفى المراغى، تفسير المراغى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الجزء السادس والعشرون، الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م، صـ١٨٦.**

**١١-العلامة/ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، الطبعة الثانية، مادة صك، صـ٣٤٥.**

**١٢-الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادرالرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، سنة ١٩٨٦م، مادة صك، صـ١٥٤.**

**١٣-قانون الصكوك المصري رقم١٠لسنة٢٠١٣م، الجريدة الرسمية العدد١٨مكرر(ب)فى٧ مايو٢٠١٣م.**

**١٤-قانون الصكوك السيادية "الحكومية" لسنة ٢٠٢٠م.**

**١٥-مجدي الأمين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة البنك المركزي السوداني، العدد ٧٧ ديسمبر ٢٠١٥م، صـ٥.**

**١٦-أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن سنة ٢٠١٠م، صـ١.**

**١٧-كمال الدين إلياس، مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ٢٣ العدد ٣، سنة ٢٠١٥م، صـ٢.**

**١٨-جلال الدين رجب، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠٠٨م، صـ٢.**

**١٩-بهناز علي القره داغي، الشمول المالي دولة قطر أنموذجا، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد ١، العدد١، سنة ٢٠١٧.**

٢٠-عصام العليمي، مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وسبل مواجهتها، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩م.
٢١-أشرف عبد الباسط وفا، نظام التمويل الإسلامي وإستهداف تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المجتمعات المعاصرة، التجربة الماليزية نموذجا، التجربة الماليزية أنومذجا، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد السادس والستين، إصدار إبريل ٢٠١٤م، الجزء الأول.
٢٢-الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، حجم التمويل الإسلامي في مصر ٩٠مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٤وعالميا ٢ تريليون دولار في التقرير النصف سنوي للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، العدد ١ يناير ٢٠١٥.
٢٣-علي محي الدين القره داغي، فكرة إنشاء سوق إسلامية للسلع والمعادن في الشرق الأوسط ورقة تأسيسية للضوابط والأحكام مع موجهات تقويمية لتطبيقات شرعية عملية معاصرة، بحوث مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، التمويل الإسلامي في عالم متحول المنعقد في الدوحة ٢٥ فبراير ٢٠٢٠م.
٢٤-سماح مصطفى عبدالغنى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الإقتصادية المصرية، وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية.
٢٥-معالي حمود بن سنجور الزدجالى، الشمول المالي من أجل التنمية الإجتماعية والاستقرار ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد٢٣ العدد ٣ سنة ٢٠١٣م.
٢٦-محمد أحمد باعه، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد١٦، يونيه ٢٠١٨م.
٢٧-الشمول المالي وجهة نظر مصرفية، هيئة التحرير، مجلة الدراسات المالية والمصرفي، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد ١٩ العدد ١ يناير ٢٠١٢م.
٢٨-مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرف، السودان، العدد ٧٧ سبتمبر ٢٠١٣م.
٢٩-البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك علي منح القروض والتسهيلات الإئتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خطابات دورية، ١١ يناير ٢٠١٦م.
٣٠-البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعات الصناعة والزراعة ، خطابات دورية، ٢٢ فبراير ٢٠١٦م.
٣١-كمال توفيق خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها، مؤتمر بعنوان دور النؤسسات المصرفية الإسلامية في الإستثمار والتنمية، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مع التعاون مع مصرف الشارقة الدولي، في ٢٥ ـ ٢٧ صفر ١٤٣٢هـ، الموافق ٧، ٩ مايو ٢٠٠٢م.

٣٢-زيتي أختر زعتر، التمويل الإسلامي الإستقرار المالي النمو والتنمية الإقتصادية، محاضرة جائزة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣م.
٣٣-عشري محمد علي، الشمول المالي وأثره علي السياسة النقدية حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٩ العدد٥٢٣، ٥٣١، أكتوبر ٢٠١٨م.
٣٤-محمد بكر إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دار المنار.
٣٥-زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بإبن نجيم، الأشباه والنظائر علي مذهب ابي حنيفة النعمان، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٣٦-محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها فى المذاهب الأربعة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٣٧-عطيه عبداللاه عطيه رمضان، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية ودورها فى توجيه النظم المعاصرة، دار الإيمان الأسكندرية.
٣٨-محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار إبن الجوزى القاهرة، اطبعة الأولي ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
٣٩-عديسة شهرة، المسئولية الإجتماعية في الخدمات التكافلية والإجتماعية للمصارف الإسلامية، مجموعة البركة المصرفية، المؤتمر العلمي الدولي دور المصارف الإسلامية في التنمية، الأردن، إبريل ٢٠١٨م.
٤٠-خديجة طيبي، المسئولية الإجتماعية للمصارف الإسلامية، مجموعة البركة نموذجا، المؤتمر الدولي العلمي دور المصارف الإسلامية في التنمية الأردن، إبريل ٢٠١٨م.
٤١-مقدم رهيبه، تقييم مدي إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسئولية الإجتماعية دراسة تطبيقية علي عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ٢٠١٤م.
٤٢-مسان كرومية، المسئولية الإجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، رسالة دكتوراة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ٢٠١٤م.
٤٣-خالد بن الوليد، التسويق الإجتماعي كأداة لتعزيز المسئولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسئولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر ١٤-١٥ نوفمبر ٢٠١٦م.
٤٤-عصام رمضان العليمي، إستراتيجية الشمول المالي من أجل دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر "الجوانب القانونية والإقتصادية للشمول المالي"، المنعقد يوم الأربعاء ١٣ مارس ٢٠١٩م، كلية الحقوق جامعة بنها.
٤٥-حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الإجتماعية تجاه العملاء، ( دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير، ٢٠١٧م، ١٤٣٨هـ، غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة.

٤٦-مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، السودان، العدد السابع والسبعون، سبتمبر ٢٠١٥.
٤٧-أبوإسحاق الشاطبي، الموافقات فى أصول الشريعة، دار الحديث القاهرة، تحقيق الشيخ عبدالله دراز، المجلد الأول، الجزء الثانى.
٤٨-محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الجزء الثانى بين علمى أصول الفقه مقاصد الرشيعة الإسلامية، محمدالحبيب بن الخوجه، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية قطر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٤٩-محمدكمال الدين إمام، الدليل الإرشادى إلي مقاصد الشريعة الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى، ٢٠٠٧م، الجزء الأول.
٥٠-محمد عبدالعاطى محمد علي، المقاصد الشرعية وأثرها فى الفقه الإسلامى، دار الحديث، القاهرة.
٥١-محمود حمدى زقزوق، مقاصد الشريعة الإسلامية وضرورات التجديد، طبعة هيئة كبارالعلماء بالأزهر الشريف ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.
٥٢-حمد أبوزهرة، نظام التكافل الإجتماعى فى الإسلام، دار الفكر العربي.
٥٣-أحمد غنيم، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الأولي عام ١٩٩٧م – ١٩٩٨م.
٥٤-سنن أبى داوود، تحقيق شعيب الأرنؤط، مؤسسة الرسالة العالمية.
٥٥-سنن الترمذى، تحقيق أحمد شاكر، البابي الحلبي.
٥٦-سنن النسائى، تحقيق شعيب الأرناؤط وآخرون، مؤسسة الرسالة.
٥٧-سنن إبن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٥٨-مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث.

**المراجع الأجنبية:**

1-Dr Azman mohd noor, muhamad. Nasir Haron sri zuraihan mohammad Department of figh and usul alfigh, kulyyah of Islamic Revealed knowledge and Heritage international Islamic university malasia,p.28 Tanazul and shariah issues arising from ranking of rights in sukuk and preference shares
2- The world bank . Global financial Delepment financial inclusion "2014 – p21.
3- H. T. Williams, a. J. Adegoke, a. Dare, role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy, internal journal of research in economics and social sciences (ijress), volume 7, issue 5, may 2017, p. 265.
4- T. Arun, R. Kamath, Financial inclusion: Policies and practices, IIMB Management Review, Volume. 27 2015., p 267.
5- A. Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY, Volume 4, No. 2, December 2013, p 55.

**6- S. Chinnathambi, T. Ramachandran, Financial Inclusion - A Study on Small and Marginal Farmer In Theni District, International Journal of Applied Engineering Research, Volume 10, Number 9, 2015, p. 23087.**

**7-Rasha fouad Abd ElRahman Mohamed yones . Determinants of Financial Inclusion-in Arab World . pp .33.59**

**8- Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research Working Paper, August2003**

9- Yuda Septia Fitri, Lisdiana Ningsih, Yudi Permana, Sholikul Hadi, Dodi Supriyanto, Arie Noviana Suhada, Herlan Firmansyah, Mohamad Anton Athoillah, Profit Sharing Ratio In Islamic Economics: The Concept Of Justice In *Muḍārabah,* European Journal of Molecular & Clinical Medicine ISSN 2515-8260 Volume 7, Issue 2, 2020, p, 5392

**10- Rozalinda . economi islam: teoridan apllkasinya . pada, aktivitas, ekonimi (3ed) leagawali pers, (2016)**

**11-Rahman, f, islam and modernity, trans formation, of intellestual tradition the university of chicago press (1982)**

**12- Setiono, b.a . theory of the firm: syudy on the theory of profit and loss sharing in syariah evonomic prespective, jurnal aplikasi pelayaran dan kepelaby hanan, 5 (2) (2015).**

**13- Muhamed zulkhibri – the impacts of Governance and institution on financial inclusion: Evidence from muslim counries and Developiong Economies JKAU :ISLAMIC Econ, vol 30 special issue, pril 2017**

**14- Capran michel franco,ils Quairel, lanoizelee: la responsabilited: edition la de couverte: paris, 2007**

**15- World bank and Islamic development bank group. Global report on Islamic financial Islamic finance a gatalyst for shared pros oerity,**

**16- World bank, washing ton dc, Islamic development bank group, 2017.**

**17- Adam Nathif Jama. Sukuk: A Panacea for Convergence and Capital Market Development in the OIC Countries. Paper presented at the International Conferences on Islamic Economics and Finance,Jakarta, 2005**

**18- -ZAWYA, collaborative sukuk report, dubai, 2009**

**19- Kawait Financial House Research, sukuk back on truck, kuala lumpur, 2010.**

**20-Ali Salman Syed, islamic capital markets: developments and challenges, occasional paper, n 9, IDBG, IRTI,. Jeddah,2005.**

**21-Rodney Wilson, Innovation in the structuring of Islamic Sukuk securities, 2nd Banking and Finance International Conference, Lebanese American University, Beirut, 23rd – 24th February 2006.**

**22-Abdul Rais Abdul Majid, development of liquidity management instruments: challenges and opportunities,International Conference on Islamic Banking: Risk Management,Regulation and Supervision Jakarta Indonesia, Sept 30- to October 3, 2003,**

23-Shamsher Mohamada, Taufiq Hassanb, and Adesina-Uthman Ganiyah, Exigency for *Sukuk* Bonds Financing: Issues and Discussions, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1666103/16/01/2012;

24- Mohd Yahya Mohd Hussin, Fidlizan Muhammad, Salwa Amirah Awang, Development of Sukuk Ijarah in Malaysia, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 8 No. 2, Apr - Jun 2012 ،

25- Dubai International Financial Centre, Dubai International Financial Centre: Sukuk Guidebook, dubai UAE, NOV 2009

المواقع الإلكترونية:

١- السوق المالية الإسلامية الدولية www.iifm.net

٢- مجلس الخدمات المالية الإسلامية الدولية www.ifsb.gov.eg

٣- البنك الدولي www.albankaldawli.org

٤- وزارة المالية www.mof.gov.eg

٥- البنك المركزي www.cbe.org

٦- بنك فيصل www.faisalbank.com.eg

٧- بنك أبوظبي www.adib.eg

٨- الجمعية المصرية للتمويل الإسلامى www.eifa.com

٩- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية aaofi.com

١٠- وزارة التخطيط mepad.gov.eg